

إدارة البحوث الاقتصادية
+965 2259 5500
econ@nbk.com

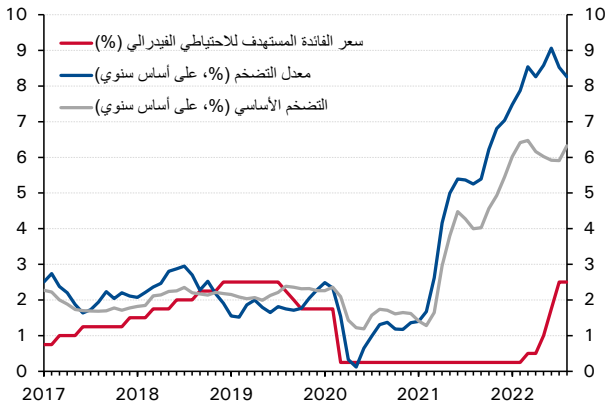
البنوك المركزية تواصل تشديد سياساتها النقدية لمواجهة التضخم

أبرز النقاط

- البنوك المركزية الرئيسية تواصل رفع أسعار الفائدة في ظل الحاجة الملحة لمعالجة استمرار ارتفاع التضخم ومخاطر الركود تلوح في الولايات المتحدة وأوروبا.
- الولايات المتحدة تبدو في وضع أفضل من أوروبا، إذ ما يزال سوق العمل قوياً وأسعار الطاقة تعتبر منخفضة نسبياً. أما في منطقة اليورو فما يزال الناتج المحلي الإجمالي مستقراً حتى الآن، إلا أن القطاع الصناعي قد يتأثر سلباً على خلفية إمكانية اللجوء إلى ترشيد استهلاك الطاقة هذا الشتاء.
- معدل التضخم في معظم أنحاء آسيا ما زال معتدلاً نسبياً على الرغم من التراجع الذي شهدته أسعار العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي نظراً لفروق أسعار الفائدة المطبقة بين العديد من دول العالم، وهو الأمر الذي قد يستمر في ظل مواصلة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة العام المقبل.

بمعدل أعلى مما كان متوقعاً بنسبة ٠,٦%، على أساس شهري، ليصل إلى ٦,٣% في أغسطس مقابل ٥,٩% في يوليو.

الرسم البياني ١: التضخم وأسعار الفائدة في الولايات المتحدة



المصدر: Haver، الحد الأعلى لسعر الفائدة المستهدف للاحتياطي الفيدرالي

وواصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسته النقدية المتشددة، إذ رفع سعر الفائدة بنسبة ٠,٧٥% في اجتماعه المنعقد في ١٥ يوليو (لتصل بذلك الارتفاعات التراكمية إلى ٢,٢٥% منذ مارس)، مع توقعات برفعها بمقدار ٧٥ نقطة أساس في اجتماعه المقرر عقده في ٢١ سبتمبر وبمقدار ١٢٥ نقطة أساس أخرى قبل نهاية العام. كما بدأ الفيدرالي بتخفيض الميزانية العمومية في يونيو، ورفع المعدل الشهري لوتيرة التخفيض من ٤٧,٥ مليار دولار إلى ٩٥ مليار دولار في سبتمبر. وعلى الرغم من توافر الظروف التي تثير تطبيق المزيد من التدابير الصارمة بالنظر إلى المعدلات التي وصل لها التضخم، إلا أن هناك مخاطر تكمن في تباطؤ الفيدرالي في الاستجابة لديناميكيات تراجع وتيرة نمو التضخم. فعلى سبيل المثال، تشير العديد من المؤشرات المستندة إلى بيانات السوق بالفعل إلى

دفع ارتفاع تكاليف المعيشة بوتيرة مطردة معظم البنوك المركزية الرئيسية إلى تطبيق سياسات نقدية أكثر تشدداً عما كانت عليه سابقاً. ووصلت أسعار الفائدة الرئيسية الآن إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات، مع توقع بمواصلة ارتفاعها خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على الأقل. وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في صدارة البنوك المركزية التي بادرت بتطبيق سياسات نقدية متشددة، في حين بدأت جهات أخرى، خاصة البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا في اللحاق به وتشديد سياساتها مع ترسخ مخاطر ارتفاع معدلات التضخم. كما تزامن قيام الفيدرالي بتشديد سياساته النقدية بوتيرة سريعة مع ارتفاع الدولار الأمريكي بمستويات غير مسبوق، مما عرض العملات الرئيسية الأخرى لضغوط كبيرة وساهم في تفاقم مشكلة التضخم عبر رفع تكاليف الاستيراد. وأدى ذلك أيضاً لتعرض السندات الأوروبية لعمليات بيعيه مكثفة. من جهة أخرى، بدأت طفرة الطلب التي أعقبت الجائحة في التلاشي في ظل الضغوط التي يتعرض لها المستهلك، مما قد يزيد من مخاطر الدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا. وإذا استمر الانخفاض الذي سجلته أسعار السلع الأساسية مؤخراً، فسيكون بادرة مرحب بها من قبل صانعي السياسات والمستهلكين على حد سواء.

ضعف النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مع ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة

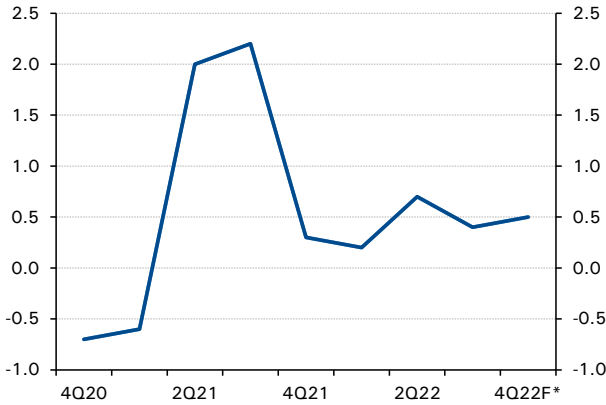
انخفض زخم نمو الاقتصاد الأمريكي خلال الأشهر القليلة الماضية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، واستمرار ارتفاع معدلات التضخم، وضعف البيئة الاقتصادية على المستوى العالمي. ويبدو أن معدل التضخم الكلي قد بلغ ذروته مع استقرار الأسعار على نطاق واسع في شهري يوليو وأغسطس الماضيين، مما أدى إلى تراجع معدل الزيادة على أساس سنوي إلى ٨,٣% حتى أغسطس مقابل ٩,١% في يونيو، إلا أن التضخم الأساسي (الذي يستثنى أسعار المواد الغذائية والطاقة) استمر بالارتفاع

قطاع الخدمات، والذي يعتبر النقطة المضيق الدالة على ارتفاع الطلب بعد الجائحة، ودخل في منطقة الركود في أغسطس، إذ وصلت قراءة المؤشر إلى ٤٩,٨ مقابل ٥١,٢. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية المستمرة، ظلت أوضاع سوق العمل شديدة إلى حد ما، إذ انخفض معدل البطالة إلى ٦,٦% في يوليو مقابل ٦,٧% في يونيو.

وارتفع المؤشر المنسق لأسعار المستهلك في منطقة اليورو إلى ٩,١% على أساس سنوي في أغسطس مقابل ٨,٩% في يوليو، وقفز المعدل الأساسي إلى ٤,٣% مقابل قراءته السابقة البالغة ٤%، مما يعني تسجيله لارتفاع واسع النطاق. والأسوأ من ذلك، تراجع اليورو أمام الدولار الأمريكي بنسبة ١٢% تقريباً منذ بداية العام (فيما يعزى إلى حد ما إلى الفجوة بين معدلات الفائدة مقارنة بسياسات الاحتياطي الفيدرالي)، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة واردات الوقود التي تعتمد في تسعيرها على الدولار الأمريكي. وفي ظل عدم توافر مؤشرات دالة على تراجع معدلات التضخم، واستمرار ضعف اليورو، وتشديد أوضاع سوق العمل، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع بمقدار ٧٥ نقطة أساس في وقت سابق من الشهر الحالي، بعد رفعها بمقدار ٥٠ نقطة أساس في يوليو، ليرفع بذلك المعدل إلى ٠,٧٥% مقابل -٠,٥% في يونيو. وقد يشعر بالتأثير السلبي لارتفاع أسعار الفائدة في بعض الدول المحيطة، بما في ذلك إيطاليا، إذ وصل الفارق بين معدل الفائدة في إيطاليا مقابل ألمانيا إلى نحو ٢٢٥ نقطة أساس (على السندات الحكومية لأجل ١٠ سنوات)، أي بالقرب من أعلى مستوياتها بعد الجائحة. وفي إطار مساعي البنك المركزي الأوروبي للحد من ذلك اتبع آلية تهدف إلى منع اتساع فروق معدلات الفائدة بشكل كبير بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو، على الرغم من أن التفاصيل ما تزال قيد التطوير.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو

(%، على أساس ربع سنوي)



المصدر: Haver، * توقعات البنك المركزي لمنطقة اليورو للربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٢٢

من جهة أخرى، نما الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة ٠,٢% على أساس شهري في يوليو مقابل -٠,٦% في يونيو. إلا أن مؤشر مديري المشتريات المركب لشهر أغسطس تراجع إلى ٤٩,٦ مقابل ٥٢,١ في يوليو، وهي أول قراءة انكماشية يتم تسجيلها منذ فبراير ٢٠٢١. كما تخطى المؤشر الكلي لأسعار المستهلكين مستويات الذروة، إلا أنه تراجع بشكل غير متوقع إلى ٩,٩% في أغسطس (١٠,١% في يوليو)، في المقابل، ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى ٦,٣% مقابل ٦,٢%، وقام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في

أن التضخم سوف يتراجع بوتيرة سريعة خلال الأشهر المقبلة، في حين أن بعض المؤشرات الأخرى (أسعار السلع، مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات، أسعار السيارات المستعملة، وغيرها) والتي عادة ما تدفع بيانات مؤشر أسعار المستهلكين للارتفاع، تشير الآن إلى تراجع الضغوط التضخمية في المستقبل. كما انخفضت توقعات تضخم أسعار المستهلكين (أحد المقاييس الرئيسية التي يهتم بها الاحتياطي الفيدرالي) مقارنة بالمستويات المرتفعة التي شهدتها مؤخراً.

وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة ٠,٦%، على أساس ربع سنوي، في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢، متأثراً بالاستثمار الخاص بينما بقي نمو الاستهلاك الشخصي جيداً (+١,٥%). ويعد تسجيل الاقتصاد لنمو سلبي خلال ربعين متتاليين (-١,٦% في الربع الأول)، من أحد القواعد العامة المقبولة على نطاق واسع لتحديد حالة الركود. إلا أنه من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي نمواً إيجابياً في الربع الثالث من العام الحالي بالرغم من التوقعات التي ترجح تسجيل نمو محدود يتراوح ما بين ١% إلى ٢%. واستمر الاتجاه الهبوطي لمتوسط قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات (أحدث قراءة لشهر أغسطس)، وذلك بالرغم من بقائها في منطقة النمو.

من جهة أخرى، استمر تحسن سوق العمل على الرغم من إمكانية وصوله بالفعل إلى أعلى مستوياته. وما تزال معدلات خلق فرص العمل إيجابية وإن كانت قد بدأت في اتخاذ اتجاه هبوطي، هذا إلى جانب التوقعات التي تشير إلى إمكانية استمرار التراجع على مدار الأشهر المقبلة. وارتفع معدل البطالة من ٣,٥% في يوليو إلى ٣,٧% في أغسطس (أعلى مستوياته المسجلة منذ فبراير)، بدعم رئيسي من النمو الكبير لنسبة المشاركة في سوق العمل من ٦٢,١% إلى ٦٢,٤%، أي بنفس المعدل الذي تم تسجيله في مارس كثنائي أعلى معدل نمو قبل ظهور الجائحة والذي بلغ ٦٣,٤% في فبراير ٢٠٢٠. وتعد تلك الزيادة لنسبة المشاركة في سوق العمل من أبرز التطورات الإيجابية، مما يعني زيادة الاقبال على سوق العمل. وإذا استمر هذا الاتجاه التصاعدي، فمن المرجح أن يساهم ذلك في السيطرة على تضخم الأجور وتضخم أسعار المستهلك.

أوروبا على حافة الركود، والبنوك المركزية تطلق العنان لسياساتها المتشددة لكبح التضخم

تلخص الفوضى المستمرة لاقتصاد منطقة اليورو عدد من العوامل التي تتضمن أزمة الطاقة التي تلوح في الأفق، وترسخ معدلات التضخم المرتفعة، وتشديد أوضاع سوق العمل، وتراجع أداء اليورو، ورفع المركزي الأوروبي لسعر الفائدة بمعدلات كبيرة وتزايد المؤشرات الدالة على الركود الوشيك للاقتصاد الأوروبي. من جهة أخرى، شهدت تدفقات الغاز الروسي اضطرابات متكررة، إذ أوقفت روسيا تدفقات الغاز عبر أحد خطوط الأنابيب الرئيسية (نورد ستريم ١) مما أدى إلى تزايد المخاوف المتعلقة بتوافر الغاز وربما تقنين الإمدادات. بالإضافة إلى ذلك، هدد الرئيس فلاديمير بوتين بوقف كافة تدفقات الطاقة إلى الدول التي تدعم تحديد سقف لأسعار النفط الروسي. وعلى الرغم من مراجعة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من العام ورفعها إلى +٤,١% على أساس سنوي، إلا أن مؤشر مديري المشتريات المركب للكتلة الأوروبية ظل في منطقة الانكماش خلال شهر أغسطس عند مستوى ٤٨,٩ مقابل ٤٩,٩ في يوليو. وبصورة واضحة، تراجع أداء

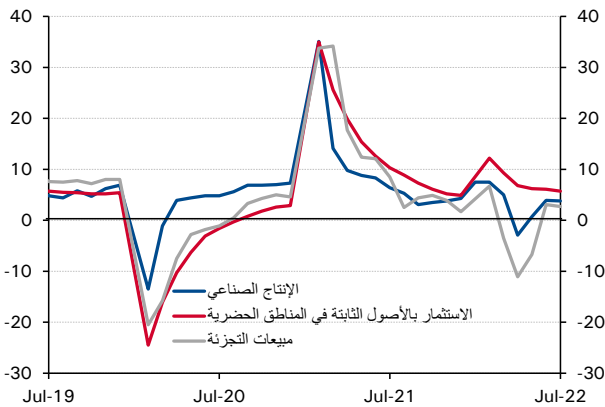
وتراجع الين الياباني إلى أدنى مستوياته المسجلة مقابل الدولار الأمريكي منذ الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧/١٩٩٨، إذ انخفض بأكثر من ٢٥% منذ بداية العام. وساهم ذلك في إثارة مخاوف بشأن السياسة النقدية شديدة التيسير التي تتبعها اليابان بدلاً من التشديد المستمر من قبل معظم البنوك المركزية الأخرى في كافة أنحاء العالم. إلا أنه على الرغم من ذلك، ما تزال معدلات نمو التضخم في اليابان متواضعة مقارنة بتلك التي تشهدها أوروبا والولايات المتحدة، ويسعى بنك اليابان إلى إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على الرغم من اتساع عجز الحساب الجاري. من هذا المنطلق، من المستبعد أن يقوم بنك اليابان بتغيير مسار سياساته في وقت قريب، مما يزيد من الضغوط التي يتعرض لها الين الياباني.

النشاط الاقتصادي في الصين دون إمكاناته

يستمر النشاط الاقتصادي في التراجع إلى ما دون إمكاناته، ليلفت بالكاد من قبضة الانكماش في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ (+٠,٤%) على أساس سنوي، متأثراً بتدابير الإغلاق المتعلقة باحتواء فيروس كوفيد-١٩ التي أدت إلى ضعف الطلب، وتراجع السوق العقاري، ومرور البلاد بموجة حر قاسية. وما يزال الاستهلاك المحلي ضعيفاً نتيجة عمليات الإغلاق المستمرة في أنحاء مختلفة من بعض المدن الكبرى. ونتيجة لذلك، انخفض نمو مبيعات التجزئة إلى ٢,٧% على أساس سنوي في يوليو، مخالفاً بذلك توقعات السوق التي أشارت إلى تسجيل نمو بنسبة ٥%. كما انخفضت أسعار المنازل (الجديدة وإعادة البيع) بين مايو ويوليو إذ تباطأت وتيرة الطلب على العقارات في ظل تجنب منتجات الرهن العقاري بصفة عامة نظراً للضائقة المالية التي يعاني منها المطورين العقاريين. ولم تكن أنشطة الأعمال أفضل حالاً، إذ كشف مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي في أغسطس انكماش نشاط القطاع (٤٩,٤) للمرة الخامسة في ستة أشهر. وتأثر القطاع الصناعي بشدة على مدار الأسابيع الأخيرة نتيجة لنقص الطاقة وسط موجة الحر الشديدة التي أدت لإجهاد شبكة الكهرباء.

الرسم البياني ٣: الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة للصين

(% على أساس سنوي)



المصدر: Haver

إلا أن قراءة مؤشر أسعار المستهلكين ظلت منخفضة ومستقرة عند مستوى ٢,٥% على أساس سنوي في أغسطس، على عكس الاتجاه السائد في الاقتصادات المتقدمة. وفي واقع الأمر، أتاح ذلك لبنك الشعب الصيني مساحة لتيسير السياسة النقدية، وتحريك الأسعار في الاتجاه المعاكس لمعدلات الاقتصاد المتقدم. وقام بنك الشعب الصيني بخفض سعر الفائدة الأساسي للقروض لمدة سنة وخمس سنوات بمقدار ٥ نقاط

يوليو، ويبدو أنه مستعد لزيادة أخرى بمقدار ٥٠ نقطة أساس (كحد أدنى) في وقت لاحق من الشهر الحالي. وفي أداء مماثل لليورو، انخفض الجنيه الإسترليني بشكل كبير (-١٤% منذ بداية العام) مقابل الدولار الأمريكي، وظل قريباً من أدنى مستوياته المسجلة منذ عدة عقود، مما يساهم في تعزيز التضخم المستورد. وشهدت السندات لأجل ١٠ سنوات عمليات بيعيه مكثفة، إذ ارتفع العائد بأكثر من ١١٥ نقطة أساس في الأسابيع القليلة الماضية متخطياً ٣,١%، فيما يعد أعلى مستوى منذ عام ٢٠١١.

وستقوم ليز تراس، رئيسة الوزراء التي تولت مهام منصبها مؤخراً، بتجميد فاتورة الطاقة المنزلية النموذجية عند المستويات الحالية التي تصل إلى نحو ٢,٥٠٠ جنيه إسترليني سنوياً (قد تتخطى أكثر من ٣,٥٠٠ جنيه إسترليني الشهر المقبل) وخفض الضرائب لمواجهة ضغوط تكاليف المعيشة. وسيؤدي هذا الإجراء إلى خفض معدل التضخم الأساسي بشكل حاد على المدى القريب. وما تزال هناك بعض المخاوف بشأن الآثار المالية المترتبة على ذلك، والتي تقدر بنحو ١٥٠ مليار جنيه إسترليني (٣% من الناتج المحلي الإجمالي ويتم تمويلها من خلال قروض إضافية) على مدار عامين. وعلى الرغم من أن بنك إنجلترا توقع في وقت سابق أن يشهد الاقتصاد البريطاني خمس فترات مالية متتالية من التراجع الاقتصادي بدءاً من الربع الرابع من العام الحالي، إلا أن الإجراءات التي اتبعتها رئيسة الوزراء ليز تراس قد تساهم في تعزيز طلب المستهلكين وتساعد المملكة المتحدة على تجنب ركود طويل وعميق. وعلى النقيض من ذلك، قد تبقى أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، إذ سيظل التأثير الصافي للحزمة المقترحة استمرار تضخم أسعار الفئات الأساسية.

ضعف الين الياباني يضع صناع السياسة في اليابان عند مفترق طرق

تمت مراجعة نمو الناتج المحلي الإجمالي الياباني للربع الثاني من عام ٢٠٢٢ ورفعته إلى ٣,٥% على أساس سنوي مقابل ٠,٢% في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، ليستعيد بذلك كافة الخسائر التي فقدها خلال الجائحة. ونما الاستهلاك الخاص، الذي يشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٤,٨%، بينما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢,٨%. إلا أنه يبدو من غير المرجح أن يستمر النمو القوي في ظل استمرار اضطرابات سلاسل التوريد التي تؤثر على الإنتاج، وارتفاع الأسعار، مما قد يضطر المستهلكين للحد من المشتريات، والمخاوف بشأن مستويات الطلب على المستويين الداخلي والخارجي.

وفي أغسطس، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي بأبطأ وتيرة يشهدها منذ عام تقريباً، إذ وصلت قراءته إلى ٥١,٥ مقابل إنهاء تداولات يوليو مغلقاً عند مستوى ٥٢,١، وأدى ضعف الخلفية الاقتصادية العالمية بما في ذلك انخفاض الطلب من الصين وكوريا الجنوبية في التأثير سلباً على أنشطة الأعمال. وقد يشير هذا إلى ضعف أوسع نطاقاً ينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام. من جهة أخرى، ارتفع معدل التضخم إلى ٢,٦% على أساس سنوي في يوليو مقابل ٢,٤% في يونيو، مما جعل المعدل يتخطى المستوى المستهدف من قبل بنك اليابان والبالغ ٢%. وتشير هذه التأثيرات إلى أنه بعد معاصرة فترة طويلة من الانكماش، تشهد الشركات اليابانية والمستهلكون تغير ديناميكيات التضخم بوتيرة لم يشهدها منذ فترة طويلة.

ونحو ٧% للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بأكملها نتيجة الاستهلاك الشخصي المستدام وتوقعات تحسن أنشطة الأعمال. وعلى الرغم من ذلك، ما تزال هناك مخاطر ناجمة عن الضعف المحتمل في القطاع الريفي، وارتفاع أسعار المستهلكين والمنتجين، والقطاع الخارجي.

أساس و ١٥ نقطة أساس على التوالي، مما ساهم في زيادة المعروض النقدي بأسرع معدل في خمس سنوات (+١٢,٢% على أساس سنوي في أغسطس). إلا أن البنك يدرك المخاطر المتمثلة في أن السياسات المتباينة قد تؤدي إلى تسريع تدفقات رأس المال إلى الخارج. كما أطلقت الحكومة عدد من الإجراءات التحفيزية، بما في ذلك حزمة بقيمة ١٤٦ مليار دولار بنهاية شهر أغسطس، مما رفع الحد الأقصى لإصدارات سندات البلديات المحلية، والتي تعد مصدر رئيسي للاستثمار في البنية التحتية، وتعهدت بخفض تكاليف التمويل للشركات الخاصة.

أداء قوي للاقتصاد الهندي في الربع الأول ومؤشرات لتراجع التضخم

سجل الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً بنسبة ١٣,٥% على أساس سنوي في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ (مقابل ٤,١% في الربع السابق) نتيجة لانخفاض قاعدة المقارنة العام الماضي إذ تعافى قطاع الخدمات بشكل حاد بعد تخفيف قيود التنقل المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩. إلا أنه على الرغم من ذلك، جاء معدل النمو أقل من توقعات بنك الاحتياطي الهندي بنسبة ١٦,٢%. وكانت قراءات مؤشر مديري المشتريات لشهر أغسطس قوية، إذ بلغ مؤشر قطاعي الخدمات والتصنيع ٥٧,٢ و ٥٦,٢ على التوالي، وارتفعت أنشطة التوظيف ضمن قطاع الخدمات إلى أعلى مستوياتها في ١٤ عاماً.

على صعيد آخر، تراجع معدل التضخم إلى ٧% في أغسطس من أعلى مستوياته المسجلة في عدة سنوات عند ٧,٨% في أبريل. إلا أن حالة عدم اليقين ما زالت مستمرة نظراً لعدم انتظام هطول الأمطار الموسمية هذا العام وتقلب أسعار المواد الغذائية. وفرضت الحكومة مؤخراً قيوداً على صادرات الأرز، بعد القيود المفروضة على القمح والسكر في وقت سابق. ورفع بنك الاحتياطي الهندي في يوليو سعر إعادة الشراء بمقدار ٥٠ نقطة أساس إلى ٥,٤% (ليصل بذلك الارتفاع التراكمي إلى ١٤٠ نقطة أساس منذ مايو ٢٠٢٢). ومع تأخر ذروة المرحلة التضخمية، وفقاً لمحافظ بنك الاحتياطي الهندي، قد يكون معدلات رفعها المستقبلية أكثر اعتدالاً. إلا أنه من المقرر أن يستمر التشديد النقدي العالمي وأسعار المواد الغذائية المرتفعة في الحفاظ على معدلات الفائدة عند مستويات مرتفعة.

كما واصل الحساب الجاري تسجيل عجزاً نظراً لارتفاع أسعار واردات الوقود وحالة عدم اليقين العالمي الذي يعيق الصادرات، مما قد يدفعه للارتفاع إلى أعلى مستوياته المسجلة خلال عقد من الزمن ليصل إلى نسبة ٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام مقابل ١,٢% العام الماضي. وتراجعت قيمة الروبية الهندية بنسبة ٧% منذ بداية العام مقابل الدولار الأمريكي بسبب اتساع العجز التجاري، وتدفقات رأس المال من أسواق الأسهم إلى الخارج (٣٥ مليار دولار)، وقوة الدولار الأمريكي بصفة عامة. إلا أن الروبية الهندية ارتفعت بنسبة ٢% منذ بداية العام على أساس الوزن الترجيحي لمؤشر الدولار. وواصل بنك الاحتياطي الهندي دفاعه عن الروبية الهندية من خلال تدخله في مجريات السوق، مما أدى إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي في الهند بنسبة ١٣% منذ بداية العام لتصل إلى ٥٥٣ مليار دولار (فيما يعد أدنى مستوياتها المسجلة منذ عامين تقريباً) كما في بداية شهر سبتمبر.

وبالنسبة للتوجهات المستقبلية، قد ينمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يتراوح ما بين ٦-٦,٥% بعد تعديله في الربع الثاني (يوليو-سبتمبر)

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353